

نصوص في الإقطاع

للمخزومي وابن جماعة والعمرى

(١)

ديوان الجيش للمخزومي (*)

وأما رسوم ديوان الجيش بالديار المصرية:

فإن ذلك يجتمع في أربع جهات: إنفاق واجب، وإيجاب مشاهرة، وإقطاع جيشي، وإقطاع اعتداد. فالإنفاق يكون للهجرة المرسومين بالحجر وغيرهم. وفي الإنفاق إقطاع على ثلاثة أضرب، فمنها الوزن وهو مما لا نقص فيه. والثاني العدد الثقيل واقتطاعه خمسة دنانير من كل مائة دينار من حساب قيراط وخُمس عن كل دينار. وعادة كتّاب الجيش يجبرون فيه الكسر؛ فمن كان له في الشهر دينار واحد استثنى منه عن حق العدد بقيراطين ومن كان له ثلاثة دنانير اقتطع منه سدس دينار. وإن بلغت في الشهر تسعة دنانير اقتطع منه نصف دينار ولو حمل على الحساب المقدم ذكره لكان الاقتطاع ثلث وثمان دينار. ومثله في الشهر تسعة عشر ديناراً؛ فالأقسطاع منه دينار واحد ولو حمل على الحساب المذكور لكان نصف وثلث وثمان دينار. والثالث من أول هذه الطائفة الذين يقبضون بهذا القبض كالرهجية ومن يجري مجراهم فإن الاقتطاع منهم ستة دنانير وثلثان من المائة من حساب قيراط وثلاثة وأخماس قيراط من كل دينار والحال في جبر الكسر على ما تقدم ذكره.

وربما كان لأرباب الإنفاق جارية وقصيم. والجارية إن كانت خبزاً
اختلف مقدارها فمنهم من له وظيفتان، ومن له وظيفة واحدة ونصف؛
وهو الذي يطلق عليه قدر الجارية في الديوان. ومنهم من له وظيفة واحدة،
ومنهم من يطلق جاريته قمحاً فيكون في الشهر التام ثلث اردب، وفي الناقص
ربع ونصف ثمن اردب، والقصيم نصف وبة في اليوم. وكانت العادة متقدماً
جارية أن يكون الإنفاق في أربابه على حكم من له ثلاث عطيات في السنة
كل عطية أربعة أشهر وخمس عطية ذلك في كل اثنين وسبعين يوماً عطية.
وهذه العادة، كانت متروكة في آخر وقت.

إيجاب المشاهرة فهم أرباب الخدم الذين لا تستقر على حال
لما يتخلل ذلك من التولية والصرف والزيادة والنقص فإنهم يوجب لهم
في كل شهر استحقاقهم بقدر المباشرة. وكذلك أرباب الرواتب. ومعاملة
الإيجاب لمن هذه حاله كانت جارية في ديوان الجيش وتنقلت إلى ديوانٍ أُفردَ
لذلك وسُمي بديوان الرواتب^(١)؛ وانتقل من أن يكون فرعاً من ديوان الجيش
إلى أن صار متوليه فرعاً لمتولي ديوان المجلس الذي تجري فيه معاملات
الأموال.

(*) أبو الحسن علي بن عثمان المخزومي (٥١٢ - ٥٨٥هـ). كان قاضياً كوالده بالقاهرة.
وهو من فقهاء الشافعية المعروفين. ويقول عنه الحافظ المنذري (في التكملة ١/١٨٩):
«كان عارفاً بكتابة الخراج. وصنّف في ذلك كتاباً. وتقلّب في الولايات كثيراً وتقدّم
فيها». وقارن عنه: طبقات الشافعية للسبكي ٢٢٧/٧. والنص الذي أثبتناه هنا عن
كتاب المخزومي: المتهاج في علم الخراج، ص ٦٨-٧٢ (نشرة كلود كاهن ويوسف
راغب / المعهد الفرنسي بالقاهرة ١٩٨٦).

(١) فصل بين الأمرين في العهد الأيوبي؛ وكانا موحدتين في العهد الفاطمي. وقد عاصر
المخزومي العهدين؛ وربما عمل في الديوان الفاطمي.

وقد كان يوجب من ديوان الجيش أيضاً مشاهرة الأجناد المستخدمين في المراكز. وذلك أنه كان بكل مركز نائب عن ديوان العرض يتعرض في كل وقت المركز به بالأعمال فمن صح عرضه في مجلس الحرب قرر التعريف بصحة عرضه واستمرار خدمته، وفذلك العدة في آخره، وأصدر إلى الديوان بالباب وعلى ظهره خط متولي الحرب بصحته، ويوقع عليه متولي ديوان المال بإخراج الحال ويخرج من الديوان ما يشهد به فيه من موافقة أو غيرها، وآخر قبض؛ ويوقع تلوه بإيجاب ما شهد به الديوان، ويعين فيه الاستحقاق إلى حين تقرير التعريف، ويخلد التوقيع الديوان، ويوجب الخرج به. وإن كان منهم من له جناية وجب إيصاله بالجناية خرج مفرد، وعين في خرج الإيجاب ذكر ورود التعريف، وشموله بالتوقيع، وتاريخ التوقيع. فإن تضمن التعريف ذكر ما يجب اقتطاعه عن رجل أو غيره اقتطع ذلك الإيجاب فاستثنى منه منسوباً إلى ستة. ومن الأجناد من كان تجرد إلى المراكز بالثغور الشامية فيجري على رسمه في اقتطاعه وينفق فيه معونة لا يحاسب بها وهو عشرة دنائير عدد لكل فارس ويسمى من هذه حاله «بدل» لأن الخدمة تدور عليهم.

وأما الإقطاع الجيشي فله حكمان أحدهما ما يكون هلالياً. والعادة فيه أن يوجب من ديوان الجيش استحقاق من هو مقطوع به لشهرين وثلاثة وأربعة فيكون للسنة عدة إيجابات. والعرض لازم عند التماس الإيجاب. والآخر الخراجي وهو أجر الواجبات في السنة الهلالية على مال السنة الخراجية التجارية معها، وتداخل السنة الخراجية في السنة الهلالية معروف. وقد تقدم القول في كتابنا هذا بما يغني به عن تكريره في هذا الموضع ولا يوجب لها ولا استحقاقهم إلا بعد تقضي السنة. ويوجب على الكمال لمن يستحقها في خرج واحد بخلاف المقطعين في الهلالي.

وأما إقطاع الاعتداد، فإن ذلك لا يكون إلا في العرب المدونين خلا العرب القرشيين؛ فإن حكم واجباتهم حكم الواجبات الجيشية. ولا يوجب لأرباب الاعتداد خرج. وكانت العادة جارية عند عرضهم بالقبض وهو أن يحضر خلاف فيخلص من خد كل فرس شيته (?) مقداراً يسيراً فتكون شيمة له خشية من تكرر الرجالة على دواب الفرسان الذين تقدم عرضهم. ويتقدم كل مقدم وأتباعه معه من نفرة العرض ويقدر لذلك جريدة نسختها جريدة باستمرار واجبات فلان بن فلان ومن معه من العرب الفلانيين الذين خرج الأمر العالي بإقطاعهم الأعمال الفلانية لاستقبال السنة الخراجية بعد ما شرط عليهم من لزوم الطاعة، وحفظ الطرقات، والسعي في المهمات، والخدمة في العساكر المنصورة بغير جارٍ، ولا جارية، ولا ما يخرج عن إقطاعهم. وضمان المقدم الدرك عنهم فيه قررت في التاريخ الفلاني

الأسماء والواجبات
فلان بن فلان المقدم فلان بن فلان ويعين مبلغ
اسمه كذلك

فذلك

العدة . كذا وكذا

ومبلغ واجباتهم في السنة من العين كذا وكذا. والأمر في إقطاعهم بحيث أمر به على ما يستقر. ثم قرر إقطاعهم بالمبلغ المستقر في الجريدة بما يستظهر به عليهم في عبرته من النواحي؛ لأن عادة العرب إذا أقطعوا ناحية أن يجعل عبرتها معهم أكثر من عبرتها مع الأجناد لأن العادة على ما يقطع الأجناد عن كل دينار عين ثلاثة دنانير واجبات. فإذا تقرر الإقطاع وقع متولي ديوان المال بإمضائه، ويثبت في ديوان المجلس وديوان الجيش والإقطاعات. وإن اتفق أن تكون عبرة الإقطاع زائدة عن مبلغ الواجبات يشرط عليهم القيام بالفاضل ويطالبون على كل أربعة دنانير اعتداد بدينار واحد جيشي في هذا الإقطاع، ويساق ذلك من ديوان الإقطاعات على متولي فواضل الإقطاعات

بالعمل الذي يتولاه ولأجل ذا ينفق من فواضل الإقطاعات وما يجري مجرى ذلك من حفظ العبرة وغيرها.

لم يكن ديوان الجيش مفرداً بشيء من أحواله خلا العرض، وليس إليه التوقيع في شيء من أمور الجيش بل إذا كتب أحد الأجناد رقعة يذكر أن له إقطاعاً محاولاً وقد عيّن على فاضل أو غيره وقع فيها متولي ديوان المال بإخراج الحال فيجانبُ تلوماً وقع من ديوان المجلس بامثال الرسوم وأخرج حاله فيقال: ورجع إلى ديوان الجيوش المنصورة؛ فدلّ على أن مترجمها من الطائفة الفلانية ومبلغ واجبه في السنة ويعين مبلغه ويفصله بالأصل وما زيد فيه ويذكر تاريخ توقيعات الأصل والزيادة وما هو مقطوع به من ذلك المحلول بعده فيوقع إلى ديوان الإقطاعات فيجيب أن المستقر باسمه في الإقطاع كذا وكذا وأنه قد تضمن سؤاله كذا وكذا، ويوقع إلى ديوان المجلس يذكر ما يدل عليه فيجانب منه بمثل ما شهد به ديوان الإقطاعات ويوقع بإجابة سؤاله على ما يراه الأمر بالتوقيع.

من كانت عليه علقه ديوانية مثل سلاح أطلق له من الخزائن عارية فعدم قوم بما يستظهر به للديوان واقتطع من واجبه عن كل دينار واحد عيناً ثلاثة دنانير واجبات. وإذا سقط بالوفاة أحد الأجناد أعلم على اسمه بالوفاة على ما تقدم من إشارات خطوطهم وعين تاريخه وذكر فيه أنه على ما أنهاه النقيب الفلاني. والنقباء أصل في حفظ طوائف الجيش والشرع في إقامتهم أثر فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل عام خيبر على كل عشرة عريفاً؛ ولأن في ذلك مصلحة وهو أن يقوم العريف بأمورهم ويجمعهم في وقت العطاء وفي وقت الغزو قاله أبو إسحاق الشيرازي^(٢). وروى أبو جعفر

(٢) في المهذب لأبي إسحاق الشيرازي ٢/٢٤٨: «... ويستحب أن يجعل على كلّ طائفة عريفاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عام خيبر على كلّ عشرة عريفاً. ولأن في ذلك مصلحة؛ وهو أن يقوم العريف بأمورهم، ويجمعهم في وقت العطاء، وفي وقت الغزو...».

الهاشمي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص^(٣): أما بعد! فلا تسر بالناس إلّا على تعبئة وأمراء وأمير ضابط يعرف من رآه أنك عملته برأي صليب. وإن كان فارساً طوّل النقيب بحمل دابته إلى الاسطبلات السلطانية ويحمل عدته على حسب حاله وآلة طائفته إلى خزائن السلاح وقرر بذلك تعريفات والتمس فيها متولي الاسطبلات والخزائن بوصول ما يذكر وصوله إليهما. وإن قُتل الفارس في حرب لم يطالب النقيب عنه بشيء، ويعلم على اسمه عوضاً عن سقط بالوفاة استشهد. وعادة كتاب الجيش أن يقطعوا رسم الربيع؛ وهذا الرسم كان يقطع من أرباب الإنفاق من مدة الربيع عن القضيّم؛ فلما نُقلوا إلى الإقطاع جعل إقطاع الربيع عوضاً منه ثم صار ذلك رسماً سارياً في جميع المقطعين. وهذا الرسم يلزم كل فارس في كل سنة سواء كان الفارس من أرباب الإنفاق أو الإقطاع. فإن كان واجبه ثمانية عشر ديناراً لم يلزمه الربيع إلا عن رأس واحد وإن كان تسعة عشر ديناراً لزمه عن رأسين وإن كان واجبه تسعة وعشرين ديناراً لزمه عن ثلاثة رؤس إقطاع هذا الرسم من واجب ذي القعدة وذو الحجة. فإن أثبت الفارس أو انتقل من التّرجل إلى التّفرس في بعض شهور السنة لم يلزمه حق ربيع. وأما التّرجل فالذي يقطع فهو أن يكون فارساً ويتّرجل بنفوق دابته ولزمه حق الرجل لمدة ما بين تاريخي النفوق والاقا. . . إن كانت تزيد على شهر وإن كان ذلك لم يقطع منه شيء من الأصل فيه أنه إن كان أصل إثباته على حكم التّرجل ونقل إلى التّفرس أعيد إلى ما كان له على التّرجل، وإن كان أصل إثباته فارساً أعيد في رسم التّرجل إلى ما يقضي به الاحتياط. هذه رسوم القوم. فأما عروض الجيش وأنها تقام الاسم وواجبه وإقطاعاته وبسطت قبالة الاسم ما يوجب من الخراجات وما يجري في أمره من إخراجات الأحوال

(٣) النصّ عن غير أبي جعفر الهاشمي في سيرة عمر لابن الجوزي، ص ١٢١.

والزيادات والمنقولات من إقطاع إلى غيره. وأما جرائد الإقطاعات فهي على خلاف ذلك وهو أن يقام العمل وتذكر ناحية منه وعبرتها وأسماء مقطعيها وما انساق فاضلاً فيها للديوان ويشطب بما تجدد من الأحوال في ذلك. وأما إخراجات الأحوال والذي جرت به العادة أن يوقع على رقعة السؤال بإخراج الحال فيجاب من ديوان الجيش بحال السائل والمستقر من واجبه والمقطع منه والمحلل له ويوقع تلوه إلى ديوان الإقطاعات فيجاب منه بما يدل عليه من حال الإقطاع خاصة؛ لأن ديوان الجيوش أقعد بعلم الواجبات، وديوان الإقطاعات أولى بعلم العبر والمقطع وما ينساق من الفواضل في النواحي. ثم يذكر ما يدل عليه ديوان المجلس لأن في هذا الديوان مجلساً يقابل على ما يجري في ديوان الإقطاعات من أحوال الجند وما ينساق من الفاضل ويوقع تلو ذلك بما يراه من إليه النظر من إقطاعه بمحلل واجبه للاستقبال الذي يراه. فأما من استجد إثباته فإنه إذا سأل إثباته في طائفة معينة بمبلغ مميز ورفع إلى الدواوين فأجيب منها بأنه ليس له اسم ولا رسم فيوقع تلو ذلك بما نسخته ليحضر لي شاهد فيجيب أسفهلار العساكر تحت ذلك بما نسخته: حضر وشوهد عرض على السلاح فيكون ذلك علامة لأنه عرضه وشهده فيما انتقل السلاح ومستصلحاً للإثبات فيوقع حينئذ بإثباته بمبلغ... محلولاً.

فأما من يلتمس إقطاع ناحية جارية في ديوان المال لم تكن عبرة إقطاعها واردة ديوان الإقطاعات أو محدث طين لم يكن له عبرة معينة جيشية فإن ذلك يوقع فيه إخراجات الأحوال وما يشهد به الديوان السلطاني من ارتفاع الناحية أو المحدث ثم يوقع بتقدير العبدة من ديوان الإقطاعات فيجاب منه بما يجب إقطاعها به ثم يوقع بتقرير الواجبات من ديوان الجيش ويحاسي به بما يجب في ذلك ثم تعمل ورقة المسماة بورقة المسير من ديوان المال لأنه لم يكن في الأيام الماضية يوقع بمحدث ولا ناحية تنقل من ديوان المال إلى الإقطاع حتى تعمل به ورقة تسمى ورقة المسير ويوقع عليها من إليه النظر بالتصحيح

وتخلد ديوان المجلس فحينئذ يوقع من إليه النظر بما يؤمر به من إمضاء الإقطاع فإن كان السائل في الإثبات من الغزاة وقع تلو الإخراجات إلى رؤساء طائفة من يذكر حاله فإذا أُجيب باستصلاحه وقع إلى ديوان الجيش يذكر ما ينزل به مثله فإذا أُجيب منه بما ينزل به مثله من مبلغ معين وجراية حينئذ وقّع بإثباته.

ولولا أن هذه الرسوم^(٤) قد تعطلت ونُسَخَ حكمُها وزهبت لاستوفيت أقسامها المعتادة وأحوالها المعروفة فإنها كانت طريقة مسلوكة ومعارف عن أهلها منقولة. وكتابة الجيش أسهل من كتابة الخراج ولكل منهما حظ من الصناعة. والله المعين برحمته.

* * *

(٤) يعني المخزومي التغيرات التي حدثت أيام صلاح الدين بعد زوال الدولة الفاطمية. ويبدو أنه آسف لما آلت إليه الأمور من فوضى في النواحي المالية.

(٢)

في الإقطاع

لابن جماعة الشافعي الحموي(*)

وهو ثلاثة أنواع: إقطاع تملك، وإقطاع استغلال، وإقطاع أرزاق:

النوع الأول: إقطاع التملك؛ وهو ثلاثة أصناف: النصف الأول: إقطاع الموات الذي لم يُعمَّر قط. فيجوز للسلطان أن يُقطعه لمن يحببه ويعمِّره من الأجناد وغيرهم فيملكه المُقطَّعُ فذلك ملك غيره^(١). فإذا أحياء

(*) بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله الحموي الشافعي (٦٣٩ - ٧٣٣هـ). من كبار فقهاء الشافعية. ولي قضاء القدس (٦٨٧هـ) ثم قضاء القاهرة (٦٩٠هـ) فalcضاء والخطابة بدمشق (٦٩٢هـ) فقضاء القضاة ومشیخة شیوخ الطرق الصوفية (٧٠١هـ). ودرّس في أكثر مدارس مصر والشام حتى استعفى من القضاء لتقدمه في السن (٧٢٧هـ)؛ وانصرف للتأليف حتى وفاته عام ٧٣٣هـ. أهم مؤلفاته: تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (طبع مراراً)، وتنقيح المناظرة في تصحيح المخابرة، والطاعة في فضيلة الجماعة، وكشف الغمة في أحكام أهل الذمة، وتحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام (طبع)، ومستند الأجناد في آلات الجهاد (طبع)، ومختصر في فضل الجهاد (والنص هنا عن هذا المختصر من المخطوطة رقم ٣٤٣١٠ بالخرزانة السهروردية بالمؤسسة العامة للآثار والتراث ببغداد؛ ق ١٢٦ ب - ق ١٣٦ أ). وانظر وصفاً للمخطوطة الكاملة ومحتوياتها في: أسامة ناصر النقشبدي: مستند الأجناد في آلات الجهاد لابن جماعة / بغداد ١٩٨٢. وحواشي النص وضعها رضوان السيد.

(١) كذا في الأصل؛ وأحسب صحتها: عبرته.

فيملكه ملكاً مستقراً تماماً كسائر الأملاك. فإن أحيا مسلم مواتاً بغير إذن السلطان جاز ويملكه بالإحياء^(٢). وقال أبو حنيفة رحمه الله^(٣): لا يجوز الإحياء إلا بإذن السلطان^(٤). الصنف الثالث: إقطاع عامر في بلاد الحرب التي لم يملكها المسلمون. فيجوز للسلطان أن يقطعه لمن يملكه عند فتحه. فإذا فتح كان هذا المقتطع أحق بملكه من غيره. وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع تميم الداري بيت عينون وحبرون^(٥) من أرض الشام قبل فتحه وهما قريتان. فحبرون مدينة الخليل عليه السلام، وبيت عينون قرية بقربها.

فصل: وما سوى ذلك من الأراضي كأراضي بيت المال والفيء والخراج فلا يجوز إقطاعها إقطاع تملك لأنها كالوقف المؤبد على مصالح المسلمين. وتمليك الوقف لا يصح لا بإقطاع ولا غيره.

وكذلك لا يجوز إقطاعها إقطاعاً مؤبداً على رجل ونسله وعقبه أبداً ما بقوا، ولو وقفها على رجل ثم على أولاده أو نسله وعقبه. ولا إقطاعها لكافر أول من ليس في إقطاعه ذلك مصلحة للمسلمين لأن ذلك موقوف على مصالح المسلمين العامة فلا يختص بها من ليس فيه منفعة. ولكن السلطان يفعل فيها ما يراه الأصلح من أمور وهي: استغلالها لبيت المال، أو تسليمها

(٢) المسألة في الخراج ليجيى بن آدم ص ٦١ - ٦٢، والأموال لأبي عبيد ص ٢٨٦ - ٢٨٧، والخراج لقدامة بن جعفر ص ٢١٥.

(٣) قارن بالخراج لأبي يوسف ص ٧٦.

(٤) أغفل الناسخ (وليس المؤلف في الغالب) الصنف الثاني وهو كما في الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٦٨ - ١٦٩، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٢: «إقطاع ما كان عامراً فخر ب وصار مواتاً عاطلاً... فذهب الشافعي إلى أنه لا يملك بالإحياء سواء عرف أربابه أو لم يعرفوا. وقال مالك: يملك بالإحياء سواء عرف أربابه أو لم يعرفوا. وقال أبو حنيفة: إن عرف أربابه لم يملك، وإن لم يعرفوا يملك بالإحياء...».

(٥) في الأصل: جيرون.

لمن يعمرها وينتفع بها بخراجٍ مقدّر، أو المزارعة عليها إن رأى جوازها، أو يقطعها إقطاع استغلال كما يأتي ذكرها الآن.

النوع الثاني: إقطاع استغلال؛ وهو صنفان: الصنف الأول: أن يقطع السلطان أرضاً من الفيء أو بيت المال لبعض الأجناد بما يستحقه من الكفاية ليستغلّها ذلك (المقطّع) بنفسه أو بمن يقوم مقامه فيه من غير تمليك له ولا تأييد. فيجوز ذلك لأنّ عمر رضي الله عنه أقطع بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من أرض خيبر بما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم في حياته؛ وكانت عائشة ممن أقطعهنّ ذلك. وأقطع عثمان بعض أرض السواد. فدلّ ذلك على جواز إقطاع الأرض لمن يستغلّها من غير تمليك. وللمقطّع أن يؤجّر الأرض المقطّعة مدة سنة؛ وهذا هو المختار عندي وعند جماعة من المحققين لأنّ الحاجة تدعو إلى ذلك، إذ لو لم يجوّز لتعطّلت فائدة الإقطاع في الغالب. وأمّا الزائد على سنة فلا تدعو الضرورة والحاجة إليه. وقيل: لا يصحّ إيجار الإقطاع مطلقاً لتزلّله باحتمال رجوع السكان فيه. والأول أصحّ وبه أفتي. **الصنف الثاني:** أن يقطع السلطان بعض الخراج لبعض الأجناد المرتزقة فيجوز ذلك إذا كان رزقه ومقدار ما أقطعه معلومين للسلطان والجند؛ وهو ما يراه السلطان من سنة أو سنين معدودة. فإن كان ذلك الخراج بعض ما يخرج من الأرض مقاسمةً كما هو الغالب ببلاد الشام ومصر في الإقطاعات فجواز إقطاعه مرتّب على جواز تلك المقاسمة إن قلنا بجوازها جاز إقطاع ذلك؛ وإلا فلا يجوز. وإذا أقطع السلطان إقطاعاً مدة فاستمرّ المقطّع على أهليته استمر إقطاعه إلى انقضاء المدة. فإن مات في أثناء المدة انحلّ إقطاعه حينئذٍ وعاد إلى بيت المال. ويُعطي ورثته حصّة ما استحقّه قبل موته^(٦).

(٦) أضاف الماوردي في الأحكام السلطانية ص ١٧٣: «فإن كانت له ذرية دخلوا في عطاء الذراري لا في أرزاق الجند فكان ما يُعطونه سبباً لا إقطاعاً».

فصل: وللسلطان أن يسترجع الإقطاع من المَقْطَع (وإن استمر) استحقاقه إياه. وقبل حلول الخراج لم يُجز لأنه قد استحقَّه في رزقه. فإن كان قبل حلول رزق المَقْطَع جاز لأنه لم يستحقَّه بعد.

فصل: وغير الجيش من أهل الرزق على بيت المال؛ إن كان عملهم دائماً، ولا يصحُّ إلا بتولية السلطان أو نوابه كالقضاة والعُمال وكتّاب الديوان؛ جاز إقطاعهم على مال الخراج لمدة سنة. وأمّا إقطاعهم أكثر من سنة فقد جَوَّزه بعض العلماء ومنه بعضهم. (وإن لم يكن عملهم دائماً كالجبّاة)^(٧)، أو كان عملهم دائماً ولكنه يصحُّ بغير إذن السلطان كالأئمة والمؤذنين؛ لم يُجزَّ إقطاعهم على مال الخراج إلا بعد حُلُوله (واستحقاق) رزقهم، وتكون حقيقة ذلك حوالَةً لا إقطاعاً.

فصل: أما أموال الجزية والخراج المضروب على أرض المشركين؛ فلا يجوزُ الإقطاعُ إلا بعد حُلُوله واستحقاق المَقْطَع رزقه. ويكون ذلك حوالَةً كما تقدّم. فإن أقطع على الجزية والخراج المذكور قبل استحقاقهما لم يُجزَّ لاحتمال أن يُسلموا قبل استحقاقه فيسقط.

ولا يجوزُ إقطاع الزكاة من العشور وغيره قبل وجوبها إذا كانوا بصفة استحقاقه. فلو أقطعت قبل وجوبها احتمل أن يتلف المال قبل وجوبها؛ فلا تجب. واحتمل أيضاً أن لا يبقى المَقْطَع عليها عند وجوبها بصفة استحقاقها فلا يجوزُ دفعها إليه. وإن انقطع عليها بعد وجوبها من هو بصفة استحقاقها جاز ويكون كالحواله على باب المال إلا أنه لا يستقرُّ ملكه عليها إلا بقبضها. والأصناف المستحقون للزكاة هم الثمانية المذكورون في قوله تعالى^(٨): ﴿إنما الصدقاتُ للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم

(٧) ساقطة في المخطوطة: عن أسامة ناصر النقشبندی.

(٨) سورة التوبة: الآية ٥٩.

وفي الرقاب والفارين وفي سبيل الله وابن السبيل ﴿٩﴾. ولهم شروطٌ معروفةٌ في كتب الفقه. ويجب الصرفُ إلى الثمانية أو ما أمكن منها - هذا مذهبُ الشافعي وأحمد بن حنبل. وقال أبو حنيفة ومالك: يجوزُ صرفُها إلى بعض هذه الأصناف ولو لصنف واحد.

فصل: ولا يجوزُ إقطاعُ الأجناد المرتزقة شيئاً من الزكاة المشروعة وغيرها، ولا إقطاع الفقراء وغيرهم من أهل الزكاة شيئاً من (المال) المُعَدِّ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذين المالين لأقوامٍ موصوفين بصفة استحقيقه فلا يجوزُ صرفُها إلى غيرهم. وقال أبو حنيفة: يجوزُ ذلك؛ فإنَّ كان رزقُ بعض المرتزقة لا يقوم بكفايته وضاق بيت المال عن تمام كفايته صُرف إليه من سهم سبيل الله من الزكاة ما يكمل كفايته به.

النوع الثالث: إقطاع الأرزاق: وهو ثلاثة أُضْرِبَ: الضرب الأول: المعادن الباطنة في الأرض؛ وهي التي لا يُتوصَّلُ إلى نيلها إلا بعملٍ ومؤونة؛ كمعادن الذهب والفضة والنحاس ونحوها. فيجوز للإمام أن يُقَطِّعَ منها ما يُمكنُ المُقَطِّعُ العمل فيه والأخذ منه^(٩). وهذا إقطاع أرزاق لا يملك المقطَّعُ به ربة المعدن؛ بل يرتفقُ به مدة عمله فيه ومُقامه عليه. وليس لأحدٍ إزعاجه عنه. فإذا أعرض عنه زال حُكْمُ الإقطاع، وعاد إلى ما كان عليه.

فأمَّا المعادنُ الظاهرة؛ وهي ما ظهر جوهرها المقصود منها بحيث يُتوصَّلُ إلى نيلها بغير عملٍ ومؤونةٍ كالملح والكحل والقار والنفط والكبريت؛ فهذه لا يجوزُ إقطاعُها بحالٍ بل ذلك مشتركٌ بين عموم الناس لا يختصُّ به

(٩) قال الماوردي في الأحكام السلطانية ص ١٧٤: إنَّ في إقطاع المعادن الباطنة قولين؛ «أحدهما لا يجوزُ كالمعادن الظاهرة - وكلُّ الناس فيها شرعٌ. والقول الثاني يجوزُ إقطاعُها لرواية كثيرين عبد الله... عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أقطع بلال بن الحارث معادن القبلىة جلسها وغوريها، وحيث يصلح الزرع من قدس...».

أحدٌ دون أحدٍ لا بإقطاعٍ ولا غيره. فإنَّ أقطعَ السلطانُ شيئاً من ذلك لم يصحَّ إقطاعُهُ، ويكونُ المقطَعُ وغيرُهُ فيه سواء.

الضرب الثاني: إقطاع ما بين العام من الشوارع والرحاب ومقاعد الأسواق إذا لم يكن مختصاً بملك أحد، ولا يضرّ بالمارة. فللسلطان أن يعطيه لمن يرتفقُ به بالعقود والبيع وغير ذلك من أنواع الارتفاق بهذه الأماكن عوضاً أو أجرةً سواء كان ارتفاقه بإذن الإمام أو بغير إذنه. وَمَنْ سبق إلى ما يقطعه السلطان من ذلك فهو آحقُّ بالارتفاق به إلى أن يقومَ عنه بجميع متاعه.

الضرب الثالث: إقطاع الحمى فيجوز للسلطان أن يحمي موضعاً من الموات لرعي مواشي الصدقة، وخيل المقاتلة، ومواشي الفقراء والضعفاء عن الإبعاد في طلب المرعى. ولا يجوز أن يحمي جميع الموات، ولا أن يحمي الماء العذب، ولا أن يحمي لنفسه خاصة، ولا للأغنياء خاصة، ولا لقومٍ معينين دون غيرهم. فإنَّ حمى حمى عاماً استوى فيه الغنيُّ والفقير والمسلم والذمي. وإنَّ حصّه بالفقراء مُنع منه أهل الذمة. وليس لغير السلطان أن يحمي شيئاً من ذلك. ولا أن يحمي الموات الذي حماه السلطان. ثم إذا زالت الحاجةُ إلى الحمى، واقتضت المصلحةُ تغييره جاز نقضُهُ وردُّه إلى ما كان قبل الحمى.

(٣)

الجيش وديوان الجيش
لابن فضل الله العمري (*)

أما عساكر هذه المملكة^(١) فمنهم مَنْ هو بحضرة السلطان ومنهم مَنْ فُرِّقَ في أقطار هذه المملكة وبلادها. ومنهم سُكَّانُ باديةِ كالعرب والتُرْكمَان. وجنُدها مختلِطٌ من أَتْرَاق، وَجَرَكْس، وَرُوم، وَأَكَرَاد، وَتُرْكمَان. وغالبهم من المماليك المُبتاعين، وهم طبقات: أَكَابِرُهُمْ مَنْ لَهُ إمْرَةٌ مائة فارس وتَقْدِمَةُ ألف فارس؛ ومن هذا القَبِيل [ص ١٢٩ ب] يكون أَكابرُ النُوب، وربما زاد بعضهم بِالْعَشْرَةِ فوَارِس والعشرين. ثم أمراء الطَّبَلْخانات، ومعظمهم مَنْ تكون له إمْرَةٌ أربعين فارساً، وقد يوجد فيهم مَنْ له أَزِيد من ذلك إلى السبعين، ولا تكون الطَّبَلْخانات لأَقَلَّ من أربعين. ثم أمراء العَشَرَات^(٢) مَمَّنْ

(*) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري (٧٠٠ - ٧٤٩ هـ). عمل كما عملت أسرته في القضاء وكتابة السر في الدولة المملوكية. وهو صاحب الكتاب الضخم في ذلك بعنوان: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (في سبعة وعشرين مجلداً) وما أثبتناه هنا من الباب السادس من مسالك الأبصار الذي نشرته دوروتياكرافولسكي بعنوان: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (دولة الممالك الأولى) لابن فضل الله العمري، المركز الإسلامي للبحوث، بيروت ١٩٨٦، ص ٩٣-٩٦، ١٠٨-١١١. والحواشي في النص من تحقیقاتها أيضاً.

(١) نص العمري في حسن المحاضرة ١٢٩/٢، والخط ٢١٥/٢ - ٢١٦، وقارن بالصبح ١٥٩ - ١٥٨/٧، ١٤/٤ - ١٥٩.

(٢) بعض نص العمري في الصبح ١٥٩/٧، ١٥٩/٧.

تكون له إمرة عشرة، وربما كان فيهم مَنْ له عشرون فارساً، ولا يُعَدَّ إلّا في أمراء العَشَرَات. ثم جند الحَلَقَة^(٣)، وهؤلاء تكون مناشيرهم من السلطان كما أنّ مناشير الأمراء من السلطان. وأمّا أجناد الأمراء فمناشيرهم من أمرائهم. وهؤلاء جند الحَلَقَة لكلّ عدّة أربعين نفر مُقَدَّم منهم ليس له عليهم حُكْم إلّا إذا خرج العسكر كانت مواقفهم معه وترتيبهم في موقفهم إليه.

ويُبلّغ بمصر إقطاع^(٤) بعض أكابر الأمراء المئين المُقَرَّبِينَ من السلطان مائتي ألف دينار جَيْشِيَّة، وربما زادت على ذلك. وأمّا غيرهم فدُون ذلك، ودون [ط ٣٨٤/٢] دونه، ودون دونه إلى ثمانين ألف دينار وما حولها. وأمّا الطَّبَلَخانات فيبلغ الثلاثين ألف دينار وما يزيد، ويُنْقَص عليها إلى ثلاثة وعشرين ألف دينار. وأمّا العَشَرَات فنهايتها سبعة آلاف دينار إلى ما دُون ذلك. وأمّا إقطاعات جند الحَلَقَة فمنه ما تُبلّغ ألف وخمسمائة دينار. ومن هذا المقدار وما حوله إقطاعات أعيان الحَلَقَة المُقَدَّمِينَ عليهم، ثم ما دُون ذلك إلى مائتين وخمسين ديناراً. وأمّا إقطاعات جند الأمراء فالإلى ما يراه الأمير من زيادة بينهم ونقص.

وأمّا إقطاعات الشام^(٥) فلا تُقارب هذا المقدار بل تكون على الثلثين منها خلا ما ذكرناه عن بعض أكابر أمراء المئين المُقَرَّبِينَ [ص ١٣٠ أ]، فإنّ هذا نادر لا حُكْم له، ولا أعرف في الشام ما يقارب هذا المقدار إلّا ما هو لنائب الشام.

وكلّ جند الأمراء تُعرَض بديوان جيش السلطان ويُسَبَّطُ باسمه^(٦)

(٣) بعض نصّ العمري في الصبح ١٦/٤، ١٥٩/٧.

(٤) نصّ العمري في الصبح ٥٠/٤، والخطط ٢١٦/٢.

(٥) نصّ العمري في الصبح ٥٠/٤، والخطط ٢١٦/٢.

(٦) نصّ العمري في الصبح ٥٠/٤، والخطط ٢١٦/٢.

وَجَلِيَّتُهُ ثُمَّ لَا يَسْتَبَدِّلُ بِهِ أَمِيرَهُ إِذَا شَاءَ إِلَّا بِتَنْزِيلِ عَوَضِهِ وَعَرْضِ الْمَعْوَضِ .
وللأمرء على السلطان في كلِّ سنة ملابس، فأما مَنْ بحضرته فحَطُّهُمْ في ذلك وافر. ولهم الخيول في كلِّ سنة يُنْعَمُ بها عليهم. ولأمرء المئين مُسَرَّجَةٌ مُلَجِّمَةٌ والبقية عُرْي، وتمتاز خاصَّتْهم على عامَّتْهم بذلك.

ولجميع الأمراء بحضرته^(٧) من المئين والطَّبَلْخانات والعَشَرَات الرواتب الجارية في كل عامٍ من اللحم وتوابله كلَّها، والخبز والشعير، والزيت. ولبعضهم الشَّمْع، والسُّكَّر، والكِسْوَةُ في السنة. وكذلك لجميع ممالك السلطان وذوي الوظائف من الجند. وإذا نشأ لأحد الأمراء ولدٌ أُطْلِقَ له دنانيرٌ، ولحمٌ، وخبزٌ، وعليقٌ إلى أن يستأهل الإقطاع في جملة الحَلَقَةِ، ثم منهم من يُنْقَلُ إلى العشرة أو إلى الطَّبَلْخانات على حسب الحظوظ والأرزاق.

وإذا رَكِبَ هذا السلطان إلى الميدان للعب الكرة^(٨) يفرق حوائص ذهب على المقدِّمين؛ وركوبه إلى الميدان يكون دائماً يوم السبت في قوَّة الحر^(٩) نحو شهرين من السنة. يُفرق في كلِّ ميدان على اثنين بالنوبة، فمنهم مَنْ تَجِيءُ من خواصه عليه السُّكَّر والحُلُوى في رمضان والأضحى في عيد الأضحى على مقادير رُتْبَتِهِم والبرسيم لتَرْبِيع دوابِّهم، ويكون في تلك المدة بَدَل العليق المرتب لهم.

ومن مُصْطَلَح صاحب مصر أن تكون [ص ١٣٠ ب] تَفَرَّقَتِ الْخَيْلُ على أمرائه في وَقْتَيْنِ^(١٠): أحدهما عندما يَخْرُجُ إلى مَرَابِط خيله في الربيع عند اكتمال تَرْبِيعِهَا، وفي ذلك الوقت يُعْطَى أمراء المئين مُسَرَّجَةٌ مُلَجِّمَةٌ بكنابيش

(٧) نص العمري في الصبح ٥١/٤، والخطط ٢١٦/٢.

(٨) نص العمري ببعض التغير في الصبح ٥٥/٤، والخطط ٢١٦/٢، ٢٠٠/٢.

(٩) زاد في الخطط ٢٠٠/٢: «... بعد وفاء النيل».

(١٠) نص العمري ببعض التغير في الصبح ٥٤/٤، والخطط ٢١٦/٢، ٢٠٠/٢ - ٢٠١.

مُذَهَّبَةٌ وَالطَّبْلَخَانَاتُ غُرِيًّا، وَعِنْدَ لَعِبِهِ بِالْكُرَةِ فِي الْمِيدَانِ، وَفِي ذَلِكَ الْوَقْتُ يُعْطَى الْجَمِيعُ مُسْرَجَةٌ مُلْجَمَةٌ بِلَا كَنَابِيشَ بِفَضَّةٍ خَفِيفَةٍ. وَلَيْسَ لِلْعَشْرَاتِ حَظٌّ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا يَتَفَقَّدُهُمْ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْعَامِ. وَلِخَاصَّةِ الْمُقَرَّبِينَ مِنَ الْأُمَرَاءِ الْمُثْنِينَ وَالطَّبْلَخَانَاتِ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي ذَلِكَ بَحِثَ يَصِلُ إِلَى بَعْضِهِمُ الْمِائَةِ فَرَسٍ فِي وَلِهْ أَوْقَاتٍ أُخْرَى يَفَرِّقُ فِيهَا الْخَيْلَ عَلَى مَمَالِيكِهِ وَرَبِّمَا أُعْطِيَ بَعْضُ مُقَدَّمِي الْحَلْفَةِ. وَالْقَاعِدَةُ عِنْدَهُ أَنَّهُ كُلُّ مَنْ نَفَقَ لَهُ مِنْ مَمَالِيكِهِ فَرَسٌ يُحْضِرُ مِنْ لَحْمِهِ وَالشَّهَادَةُ بِأَنَّهُ نَفَقَ وَيُعْطِيهِ فَرَسًا عَرَضَهُ.

وَأَمَّا أُمَرَاءُ الشَّامِ^(١١) فَلَا حَظَّ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ فِي أَكْثَرِ مِنْ قَبَاءٍ وَاحِدٍ يُلْبَسُ فِي وَقْتِ الشِّتَاءِ إِلَّا مَنْ تَعَرَّضَ لِقَصْدِ السُّلْطَانِ فَيُحْسِنُ إِلَيْهِ. وَلِخَاصَّةِ^(١٢) الْمُقَرَّبِينَ أَنْوَاعٌ مِنَ الْإِنْعَامَاتِ كَالْعَقَارِ وَالْأَبْنِيَةِ الضَّخْمَةِ الَّتِي رُبَّمَا أَنْفَقَ عَلَى بَعْضِهَا أَزِيدٌ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ دِينَارٍ، وَكَسَاوِي الْقُمَاشِ الْمُنَوَّعِ. وَفِي أَسْفَارِهِمْ فِي أَوْقَاتِ خُرُوجِهِمْ إِلَى الصَّيْدِ وَغَيْرِهَا الْعُلُوفَاتِ وَالْأَنْزَالِ.

وَمِنْ عَادَةِ هَذَا السُّلْطَانِ الْخُرُوجُ إِلَى الصَّيْدِ مَرَّاتٍ فِي السَّنَةِ. فَإِذَا خَرَجَ أَنْعَمَ عَلَى أَكْبَارِ أُمَرَاءِ الْمُثْنِينَ - وَلَا أَعْنِي الْمُقَرَّبِينَ، بَلْ أَكْبَارَهُمْ قَدْرًا وَسِنًّا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِأَلْفِ مِثْقَالٍ ذَهَبًا وَبِرْدَوْنٍ خَاصٍّ مُسْرَجٍ مُلْجَمٍ وَكَنْبُوشٍ مُذَهَّبٍ.

وَمِنْ عَادَتِهِ [ص ١٣١] أَنَّهُ إِذَا مَرَّ فِي مُتَصِيدَاتِهِ^(١٣) بِإِقْطَاعِ أَمِيرٍ كَبِيرٍ قَدَّمَ لَهُ مِنَ الْغَنَمِ، وَالْإِوَرِ، وَالذَّجَاجِ، وَقَصَبِ السَّكَّرِ، وَالشَّعِيرِ مَا تَسْمُوهُمُ مِثْلَهُ.

... فَأَمَّا الْإِقْطَاعَاتُ^(١٤) فَالرَّسْمُ فِيهَا أَنْ يَقَالَ: خَرَجَ الْأَمْرُ الشَّرِيفُ.

(١١) نَصَّ الْعَمْرِي فِي الصَّبْحِ ٥٥/٤.

(١٢) نَصَّ الْعَمْرِي فِي الْخَطِّطِ ٢١٦/٢.

(١٣) نَصَّ الْعَمْرِي فِي الصَّبْحِ ٦٣/٤، وَالْخَطِّطِ ٢٠٠/٢.

(١٤) نَصَّ الْعَمْرِي فِي الْخَطِّطِ ٢١١/٢.

وأما الوظائف، والرواتب، والإطلاقات، فالرسم فيها أن يقال: رُسِمَ بالأمر الشريف. وليس بمَوْضِعِ استيعاب أوضاع المكاتبات، ولو أخذنا في هذا لطلال. ولكننا نذكر نُبذةً تتعلق بالمناشير، والتقاليد، والتواقيع؛ إذ كانت هي الأصل لجريان الأرزاق بها. فأعلاها ما أفتتح بخطبة أولها: «أما بعد حمد الله»، حتى تأتي على: خَرَجَ الأمرُ في المناشير، أو: رُسِمَ بالأمر في التواقيع. ثم بعد هذا أنزل الرُتب؛ وهو أن يفتتح في المناشير: خَرَجَ الأمر، وفي التواقيع: رُسِمَ بالأمر. وتَمَازُ المناشيرُ المُفَتَّحُ فيها بخطبة: الحمد لله، بطُغراً بالسواد، يُضَمَّنُ آسَمَ السلطان وألقابه^(١٥).

ومن عادة هذا السلطان في الإقطاعات للجند^(١٦) أن يتولَّى لنفسه استخدامهم. فإذا وقف قدامه مَنْ يَطْلُبُ الإقطاع [ص ١٣٦ أ] المَحْلُول، ووقع اختياره على واحد، أمر كاتب الجيش بالكتابة له، وكتب ورقة مختصرة تسمى المِثال، مضمونها: خُبِرَ فلان كذا. ثم يكتب فوقه رُسْمَ المُستَقِرِّ له، وينالها السلطان ويكتب عليها بخطه: يُكْتَبُ، ويُعطىها الحاجب لِمَنْ رُسِمَ له، فيقبل الأرض ثم يُعاد إلى ديوان الجيش فيُسَكَّ شاهداً عندهم، ثم يُكْتَبُ مُرَبَّعةً مُكَمَّلةً بخطوط جميع ديوان الإقطاع، وهم ديوان الجيش، وعلائمهم، ثم يؤخذ عليها خط السلطان، ثم تُحمل إلى ديوان الإنشاء والمكاتبات فتُكْتَبُ المناشير، ثم يُعلَمُ السلطان عليها علامةً على ما تقدّم ذكره، ثم يُكَمَّلُ ذلك المُشَوَّرُ بخطوط ديوان الإقطاع بعد المقابلة على صِحَّةِ أصله.

فأما الاستخدام في البلاد النائية^(١٧) فليس للنواب مدخل في تأمير أمير عَوْضٍ أمير مات، بل إذا مات أميرٌ سواء كان كبيراً أو صغيراً، طوّل السلطان

(١٥) زاد في الخطط ٢/٢١١: «وقد بطلت الطغرا في وقتنا هذا».

(١٦) نص العمري في الخطط ٢/٢١٧.

(١٧) نص العمري في الخطط ٢/٢١٧.

بمَوْتِه فَأَمَرَ مَنْ أَرَادَ عِوَضَه، إِمَّا مَمَّنْ فِي حَضْرَتِه وَيُخْرِجُه إِلَى مَكَانِ الْخِدْمَةِ، أَوْ مَمَّنْ فِي مَكَانِ الْخِدْمَةِ، أَوْ نُقِلَ إِلَيْهِ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ عَلَى مَا يَرَاهُ فِي ذَلِكَ.

فَأَمَّا جَنْدُ الْحَلَقَةِ^(١٨)، فَإِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَسْتَحْدَمَ النَّائِبُ عِوَضَه، وَكُتِبَ عَلَى نَحْوِ مَنْ تَرْتِيبُ السُّلْطَانِ الْمِثَالِ، ثُمَّ الْمُرْبَعَةُ، وَتُجَهَّزُ الْمُرْبَعَةُ مَعَ الْبَرِيدِ إِلَى حَضْرَةِ السُّلْطَانِ، فَيُقَابَلُ عَلَيْهَا فِي دِيْوَانِ الْإِقْطَاعِ، ثُمَّ إِنْ أَمَضَاهَا السُّلْطَانُ كُتِبَ عَلَيْهَا: يُكْتَبُ، فَيُكْتَبُ لَهَا مُرْبَعَةٌ مِنْ دِيْوَانِ الْإِقْطَاعِ، ثُمَّ يُكْتَبُ عَلَيْهَا مِنْ [ص ١٣٦ ب] دِيْوَانِ الْإِنْشَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْجَنْدِ الَّذِينَ بِالْحَضْرَةِ. وَإِنْ كَانَ مَا يُمَضِّيهِهَا السُّلْطَانُ أَخْرَجَهَا لِمَنْ يَرَى. ثُمَّ يَكُونُ حَكْمُ الْكِتَابَةِ بِهِ حَكْمَ مَا تَقَدَّمَ. وَمَنْ مَاتَ مِنَ الْأَمْراءِ وَالْجَنْدِ [ط ٣٩٤/٢] قَبْلَ اسْتِكْمَالِ مَدَّةِ الْخِدْمَةِ حُوسِبَ وَرَآئِهِ عَلَى حَكْمِ الْاسْتِحْقَاقِ، ثُمَّ إِمَّا يُرْتَجَعُ مِنْهُمْ أَوْ يُطْلَقَ لَهُمْ عَلَى قَدْرِ حَصُولِ الْعِنَايَةِ بِهِمْ. وَإِقْطَاعَاتُ الْأَمْراءِ وَالْجَنْدِ، مِنْهَا مَا هُوَ بِلَادٌ يَسْتَغْلَاهَا مُقَطَّعُهَا كَيْفَ شَاءَ. وَمِنْهَا مَا هُوَ نَقْدٌ عَلَى جِهَاتٍ يَتَنَاوَلُهَا مِنْهَا^(١٩)!

فَأَمَّا أَرْزَاقُ ذَوِي الْأَقْلَامِ^(٢٠)، فَإِنَّهَا مُشَاهِرَةٌ مِنْ مَبْلَغٍ بَعِيْنٍ، وَغَلَّةٍ. وَلَأَعْيَانِهِمُ الرِّوَاتِبُ الْجَارِيَةُ فِي الْيَوْمِ، مِنَ اللَّحْمِ بِتَوَابِلِهِ، أَوْ غَيْرِ تَوَابِلِهِ، وَالْخُبْزِ، وَالْعَلِيقِ، وَلَأَكَابِرِهِمُ السَّكَّرُ، وَالشَّمْعُ، وَالزَّيْتُ. وَالْكِسْوَةُ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَالْأُضْحِيَّةُ. وَفِي رَمَضَانَ السَّكَّرُ، وَالْحَلْوَى. وَ<مَنْ هُوَ> أَكْبَرُ مِنْ هَؤُلَاءِ كَالْوَزِيرِ، لَهُ فِي الْمَدَّةِ مَائَتَانِ وَخَمْسُونَ دِينَارًا جَيْشِيَّةً، وَمَعَهُ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَصْنَافِ. وَالْغَلَّةُ إِذَا يَسْطَرُ: وَتَمَّتْ، كَانَتْ بِنَظِيرِهَا، ثُمَّ مَا دُونَ ذَلِكَ، وَمَا دُونَ دُونِهِ. وَمَنْ هُوَ فِي الْحَضْرَةِ أَمِينٌ فِي ذَلِكَ.

(١٨) نصّ العمري في الخطط ٢/٢١٧، والصبح ٥١/٤.

(١٩) زاد في الخطط ٢/٢١٧: «ولم يزل الحال على ذلك حتى رآه الملك الناصر محمد بن

قلاوون البلاد... فأبطل عدّة جهاتٍ من المكوس وصارت الإقطاعات كلّها بلاداً».

(٢٠) نصّ العمري ببعض التغيير في الصبح ٥١/٤.

وأما القضاة، والعلماء؛ فالقضاة أرزاقهم على السلطان، وأكثرها خمسون ديناراً في كل شهر. ولهم المدارس التي تستدر من أوقافها.

وفي دمشق معالم حكامها على وقف برسم مصالح المسلمين مضاف إلى مال مسجدتها الجامع. وأما العلماء فليس لأحد منهم شيء إلا من أوقاف مدارسها إلا من له على سبيل الراتب أو الإداري؛ وذلك قليل، نادر، لا حكم له فيخرج على ذكره.

ولهذا السلطان صدقات جارية، ورواتب دائرة. منها ما هو أرض من بلاد، ومنها ما هو مرتب على جهات من مبلغ، وغلة، وخبز، ولحم، وزيت، [ص ١٣٧ أ] وكسوة. واللحم، والزيت، والكسوة قليل نادر لمن حصلت له بعناية. فأما الأرض، والمبلغ، والغلة، والخبز، فكثر جداً ومتسع مدة. وفي الغالب يتوارثه الأبناء عن الآباء، والأخ عن الأخ، وابن العم عن ابن العم حتى أن كثيراً ممن يموت ويخرج إدارته من مرتبه لأجنبي فيحضر القريب بعد ذلك ويقدم قصته يذكر فيها أوليته بما كان لقرية فتستعاد له.

وفي هذه المملكة قائمة شعائر الإسلام بالمساجد والخطابات في جميع القرى. وأما الأرزاق والإدارات، فلا تؤخذ إلا بتواقيع [ط ٣٩٥/٢] السلطان، ما قل منها وما جل.

وهذه المملكة تشتمل على عدة من القلاع، والحصون، والمعاقل، وبكل منها نائب، وحاكم شرعي، وخطيب، ومؤذن، وكحال، وجرائحي، وحفظة. ولحفظتها جوامك لا إقطاعات. وبها آلات التحصين، وذو أعمال، وصناعات، والحجارين، والنجارين، والحداين وما تدعو إليه ضرورة مثل ذلك.

